

يكفيك أن تمسحه بخرقه أو بإذخرة. لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك، ومحمد ابن عبد الرحمن هو ابن أبي ليلى ثقة في حفظه شيء اهـ<sup>(١)</sup>. وفي نصب الراية (١١: ١١): "قال ابن الجوزي في التحقيق<sup>(٢)</sup> وإسحاق إمام مخرج له في الصحيحين، ورفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ. انتهى<sup>(٣)</sup>"، ورواه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفا، وقال: هذا هو الصحيح موقوف اهـ.

قلت: لا منافاة بين كونه موقوفا ومرفوعا فيمكن أن يروى مرة مرفوعا، ومرة أخرى موقوفا، وقد عرفت قبل أن محمد بن عبد الرحمن محتج به، ومحمد بن مخلد وإبراهيم الحريي صحح حديثهما الدارقطني (٤٦: ١) وسعيد هذا ثقة من شيوخ مسلم وابن ماجة، كما في تهذيب التهذيب (٩٧: ٤) وشريك كان من الإثبات فلما ولي القضاء تغير حفظه، وكان يتبرء من التدليس ونسبه عبد الحق في الأحكام إلى التدليس، وسبقه إلى وصفه به الدارقطني كذا في طبقات المدلسين (ص ١٠) وفي تهذيب التهذيب (٤: ٣٣٥): قال العجلي: كوفي ثقة وكان حسن الحديث وكان أروى الناس عنه إسحاق الأزرق اهـ وفي (ص ٢٣٣٦): "قال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش زهير فوجه وإسرائيل أصبح حديثا منه وأبو بكر بن عياش بعله".

قلت: حديثه هذا ليس عن الأعمش والحاصل أنه محتج به في هذا الموضع، وقد تكلم فيه الآخرون، كما في تهذيب التهذيب، والاختلاف غير مضر. وقد مر الجواب عن التشبيه منقولاً عن تابع الآثار، والله تعالى أعلم.

ثم أعلم أنه يرد على ما في الهداية: "والمنى نجس يجب غسله إن كان رطبا فإذا جف على الثوب أجزا فيه الفرق" ما رواه ابن خزيمة في صحيحه كما في فتح الباري (١: ٢٨٦) عن عائشة رضي الله عنها كانت تسلت المنى من ثوبه بعرق الإزخر ثم يصلى فيه وتحكه من ثوبه يابسا ثم يصلى فيه فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين وقد رواه

(١) وقال الشيخ ابن تيمية نحوه في المنتقى (مؤلف).

(٢) يعني كلام ابن الجوزي، وكلام نصب الراية مستمر.